الندوة الافتراضية

واقع و أفاق تنمية الصناعات الغذائية (الزراعية والسمكية) في الوطن العربي

الثلاثاء16/نوفمبر/2021

مخرجات الندوة

تظافراً للجهود المشتركة من قبل الاتحاد العربي للصناعات الغذائية والاتحاد العربي لمنتجي الأسماك من اجل وضع إستراتيجية عربية لاستدامة الصناعة الغذائية العربية بشقيها الزراعي والسمكي لتحقيق الأمن الغذائي العربي المنشود.

في ظل التحديات الكبيرة التي يمر بها وطننا العربي والعالم من إنتاج وتصنيع وتسويق وتوزيع واستيراد السلع الغذائية كافة و خاصة الأساسية منها وتوافرها في كل الأوقات .

ومن خلال جلستين عمل تناولت الأتي:

1- الجلسة الافتتاحية

تم افتتاح أعمال الورشة بكلمة معالي الدكتور هيثم الجفان رئيس الاتحاد العربي للصناعات الغذائية:

التي تناولت الصعوبات الحالية والمستقبلية من توريد للمواد الأولية والثانوية وعلى كامل السلسلة من تجهيز و توريد للسلع الغذائية والتي تأثر بها الصناعي والتاجر والمستهلك. والتأكيد على سلامة وجودة المنتج ذات القيم التغذوية العالية والأسعار المقبولة.

وأشار أن التحديات و مرئياتنا في الاتحاد تحتم علينا العمل سويا وبكل ما نستطيع من اجل توحيد الجهود لتقليل الاعتماد على الاستيراد من الخارج حيث بلغ قيمة استيراداتنا الغذائية 90 مليار$. ونسب الفقر والبطالة تجاوزت الحد إلا معقول . وفي ضل القرارات والنتائج التي صدرت من قمة النظم الغذائية وقمة المناخ والتي شارك بها الاتحاد فهي حافز ودافع للعمل الجاد والمنسق والاعتماد على التصنيع المحلي لتقليل فاتورة الاستيراد والاستفادة من التكنولوجيات الجيل الرابع في التصنيع ووقف الهدر من اجل تقليل كلف الإنتاج .

ومنذ ثلاثون عاما والاتحاد يدق ناقوس خطر يحذر من هذه العواقب التي نمر بها حاليا ومستقبلا ولابد من وضع إستراتيجية عربية موحدة لإيجاد الحلول الواقعية المستدامة زراعيا وصناعيا وتقنيا وخزين استراتيجي إقليمي كدول وخزين عامل للمصانع والاعتماد على المتوفر وتقليل الفاقد والمهدر في جميع سلاسل التوريد .

ثم كلمة سعادة الدكتور محمود راضي حسن الأمين العام للاتحاد العربي لمنتجي الأسماك و التي أشار فيها :

يعتبر التصنيع السمكي من أهم مقومات و أساسيات تنمية و تطوير إنتاج الأسماك و تسويقها و تجارتها كالمحافظة على جودة و سلامة الغذاء و خلق القيمة المضافة للإنتاج السمكي و الاستفادة من المخلفات و المشتقات الثانوية للأسماك و الأسماك الغير الصالحة للاستهلاك البشري في عملات الصيد و غيرها.

و تشير التقديرات إلى إن الفاقد و المهدر سنويا في قطاع المصايد السميكة و تربية الأحياء المائية يتراوح بين نسبة 27 إلى 35% من الصيد العالمي و من المتوقع في حلول 2030 أن تمثل الأسماك من تربية الأحياء المائية نحو 60% من الأسماك المستهلكة في العالم .وقد بلغ نسبة الفاقد 30% من إجمالي الإنتاج السمكي العربي خلال مرحلة الإنتاج و ما بعد الصيد و خلال التخزين و التعبئة و التصنيع و التوزيع و الاستهلاك عام 2019 بسبب عدم كفاية البنية التحتية و الخبرات الفنية في مجال حفظ الأسماك و يتطلب الحد و التقليل من الفاقد سياسات فاعلة و اطر تنظيمية و بناء القدرات و توفير الخدمات و البنية التحتية فضلا عن إمكانية الوصول إلى أسواق الاستهلاك و إن تخفيض الفاقد و المهدر يمكن أن يفضي إلى تقليل الضغوط على المحزونات و الأرصدة السمكية .

و تتعرض الأسماك و منتجاتها بصفة خاصة لخطر الغش و أهمها استبدال الأسماك و إخفاء المنشأ الجغرافي أو التي جرى صيدها بطريقة غير قانونية و غيرها من عمليات الغش التجاري.و يقدر الإنتاج السمكي العربي عام 2019 بحدود 6.2 مليون طن نسبة إنتاج المصايد الطبيعية 70.9% و نسبة الاستزراع السمكي 29.1% و يشكل الإنتاج العربي نسبة 3.5% من الإنتاج العالمي و تعتبر الموارد السمكية من الموارد المهمة التي يمكن أن تساهم في تقليل الفجوة الغذائية بالوطن العربي

وإن المنطقة العربية تعتبر منطقة مستوردة و مصدرة للأسماك و منتجاتها و معظم هذا النشاط التجاري يجري مع الدول الأجنبية حيث لا تزيد التجارة البينية عن 15% و بسبب تفشي جائحة كورونا و الذي لا يزال هذا التأثير مستمرا سلبا على التجارة الدولية بشكل واضح و يستمر تداول الأسماك والمنتجات السمكية بدرجة عالية و المتوقع أن يتم تصدير حوالي 38% من إجمالي الإنتاج العالمي في التجارة العالمية عام 2030 و من المتوقع ارتفاع الطلب و ارتفاع الأسعار في القطاع السمكي حتى عام 2030 و يعزى هذا الاتجاه إلى النمو السكاني و ارتفاع أسعار اللحوم و أسعار النقل المبرد و إلى تناقص العرض , كذلك الارتفاع المتوقع في أسعار المساحيق و الزيوت السمكية.

وتبلغ تقديرات متوسط حصة الفرد من الأسماك في الدول العربية لعام 2019 على أساس الإنتاج حوالي 12.7 كجم / سنة و يتراوح حصة الفرد في 15 دولة عربية على أساس كمية إنتاجها السمكي بين اقل من 1 كجم/ سنة إلى 5 كجم / سنة في حين بلغ نصيب الفرد من الاستهلاك العالمي للأسماك 20.3 كجم عام 2018 و من المتوقع أن يصل إلى 21.5 كغم في عام 2030 .

إن غياب التكامل الاقتصادي العربي و قلة الاستثمارات العربية و ضعف في التجارة البينية في القطاع السمكي و أن الدول العربية المنتجة الرئيسية للأسماك في المصايد البحرية دول غير نفطية جعلت تلك الدول تعتمد على الاستثمار الأجنبي مما سبب في عدم إنشاء صناعات سمكية متطورة و كبيرة و التحكم في تجارتها مما انعكس ذلك على ضعف تطور البنية التحتية للقطاع السمكي إنتاجا و تصنيعا و تجارة

لذا لابد من التكامل بين رأس المال العربي و الموارد السمكية لدعم الأمن الغذائي و إنشاء صناعة سمكية متطورة و لا بديل لتحقيق التنمية المستدامة للثروة السمكية بدون وضع إستراتيجية عربية تكاملية للتنمية المستدامة السمكية

و إن التكامل الغذائي العربي بات حاجة ملحة للدول العربية في ظل المتغيرات التي فرضتها جائحة كورونا حيث أن الدول العربية تمتلك أرضية خصبة و موارد يمكنها من تحقيق التكامل المشترك في توفير الغذاء ودعم الأمن الغذائي العربي.

و **عرض سعادة الأمين العام للاتحاد الرؤى و المقترحات الآتية**

1. إدخال الأسماك و منتجاتها في سياسات و برامج الأمن الغذائي العربي لدورها البالغ الأهمية في تحسين الأمن الغذائي و التغذية البشرية و الدور المتزايد في مكافحة الجوع.
2. استخدام التكنولوجيا والتقانات الحديثة في الإنتاج والتصنيع والتسويق و تطوير الأعمال وبناء القدرات وتعزيز الإبداع والابتكار الوطني لتنمية و تطوير الصناعات السمكية الغذائية في إطار التنمية المستدامة و أهدافها.
3. إنشاء مشروع عربي تكاملي بين الدول العربية ذات الميزة النسبية للموارد السمكية و خاصة البحرية لصناعة مسحوق الأسماك و زيوتها و هناك دراسات تأكد الجدوى الفنية و الاقتصادية لهذا المشروع للاستفادة من الأسماك غير المرغوب بها في الصيد و المخلفات و المشتقات الثانوية للأسماك خلال عمليات التصنيع المختلفة التي تتراوح بين 37% - 54% من وزن الأسماك المصنعة.
4. **دعم مبادرة النمو الأزرق (الاستثمار في الاقتصاد الأزرق)**

تعتبر مبادرة النمو الأزرق منهجا مبتكرا متكاملا و متعدد القطاعات لإدارة الموارد المائية تهدف إلى تحقيق الحد المقبول من السلع و الخدمات التي يوفرها النظام الايكولوجي و الناتجة عن استثمار المحيطات و المياه الداخلية و الأراضي الرطبة و يتمثل هدفه في الإدارة الكفوءة و الخبرة العالية التي تؤدي إلى نمو شامل في الركائز الثلاث للتنمية المستدامة الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية ويسهم في تخفيف وطأة الفقر و الجوع و سوء التغذية و قيام صناعات سمكية متطورة و كبيرة و التوجه نحو الاستثمار في مجال الاقتصاد الأزرق .

5. تشكيل إدارة الأمن الغذائي في القطاع الاقتصادي لجامعة الدول العربية و إعادة تشكيل فريق الأمن الغذائي العربي ليضم في عضويته الاتحادات العربية المتخصصة ذات العلاقة والتمني على المنظمة العربية للتنمية الزراعية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين المشاركة بأعداد الدراسات لمشاريع عربية مشتركة للتصنيع الغذائي و السمكي **في الدول العربية ذات الأهمية والميزة النسبية لهذه المشروعات.**

الجلسة الأولى

تناولت الجلسة 4 محاور وعلى النحو الأتي:

1- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية الزراعية والسمكية

تحدث فيها سعادة السيد فادي جبر عن أهمية الصناعات الغذائية لتحقيق الأمن الاقتصادي الاجتماعي الغذائي الوطني من خلال القيمة التغذوية التي يضيفها التصنيع والذي يعزز الابتكار لإنتاج أغذية جديدة متخصصة مثل الأغذية الطبية والوظيفية والمبتكرة إذ تجاوزت قيمها إلى أكثر من 200 مليار دولار العام الماضي وحجم تجارة الغذاء قد وصلت إلى 8 تريليون دولار .

ان استغلالطاقات الصناعة الغذائية العربية بشقيها النباتي والحيواني بالشكل الصحيح المعتمد على الفنون التصنيعية الحديثة والبحث العلمي والتطور الصناعي المتسارع من شأنها إضافة قيمة مضافة تصل إلى أكثر من 200% من المواد الأولية المنتجة محليا . حيث بلغ استهلاك المواطن العربي من السكر (30)كغم وهو أعلى من المعدل العالمي ب (20)% و الإنتاج لا يتجاوز (3) مليون طن في الوطن العربي و الاستيرادات تجاوزت (10) مليون طن واستهلاك الشاي بلغ (800)غم للفرد وهو أعلى من المعدل العالمي ب(400)% مما أدى إلى استهلاك ما يقرب من 17 مليار لتر ماء العام الماضي والوطن العربي عام 2050 سوف يبلغ تعداده 650 مليون نسمة وتجاوز إنفاق الأسر على غذائها من مدخولها 45% و استيرادات الوطن العربي من الزيوت النباتية تجاوزت(5) مليون طن .وبلغ 360 كغم استهلاك الفرد العربي من الغذاء العام الماضي بزيادة كبيرة عن المعدل العام للسنوات الماضية وتم استهلاك حلويات واكلات مابين الوجبات بقيمة 1.5 مليار دولار العام الماضي .

وتناول الأستاذ الدكتور صلاح مصيلحي دور التصنيع السمكي في تعزيز نمو المجتمع التغذوي والتجارب المتحققة في العديد من دول العالم من اجل الاستغلال الأمثل ووقف الهدر في الأسماك الصالحة للاستهلاك البشري وتطويرها بما يناسب القوة الشرائية للمواطن.

2- التجارة الخارجية (الواردات والصادرات) للمنتجات الغذائية و السمكية المصنع

وتناول سعادة السيد جورج نصراوي في هذا المحور الصعوبات الكبيرة والتحديات التي قد تصل إلى إغلاق عدة منشاءات للتصنيع الغذائي في لبنان ودول أخرى من جراء الارتفاع في الأسعار وقلة التوريد والعرض . إذ أن الطلب المتزايد على السلع الغذائية لا يكفي القدرات التصنيعية للمنشاءات في بعض الأحيان ودعا للوقوف بجانب صناع الغذاء في لبنان لتقليل المعاناة الكبيرة التي يمر بها والمستوردات الخارجية التي أثرت على المنتج المحلي وفي معظم الدول العربية.

3- مساهمة الصناعات الغذائية الزراعية والسمكية في الابتكار والتطوير الصناعي

وتناول السيد الدكتور فؤاد المستيري دور الابتكار العالمي في مجال الصناعات الغذائية والذي نال النصيب الأكبر من البحث والتطوير قياسا بالصناعات الأخرى والمنتجات الموجهة لفئات عديدة من المجتمع والفرص المتاحة عربيا لإقامة مراكز بحثية متخصصة و خاصة في مجال الأسماك و منتجاتها

4- التعبئة والتغليف الذكي للمنتجات الغذائية الزراعية والسمكية

أكدت السيدة سهى عطاالله في هذا المحور على تضافر الجهود في كل القطاعات من خلال الورقة المقدمة لتبني التقنيات الحديثة في التعبئة للمحافظة على القيمة الغذائية للمنتج والتغليف المستدام باستخدام التكنولوجيا الرقمية لمنع الغش وإعطاء المادة المعبئة قيمة مضافة وسهولة تداولها وحفظها ومنعها من التلف و خاصة اللحوم و الأسماك .

2- الجلسة الثانية

تناولت الجلسة مناقشة تقديم المرئيات من قبل المشاركين ومقدمي أوراق العمل **وعرض السيد الدكتور شريف طويلب ممثل منظمة الأغذية و الزراعة للام المتحدة- روما** بعض الرؤى حول الموضوع و أهمية التعاون بين الاتحادات و المنظمة الدولية (FAO) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

وفي الختام تبلورت الرؤى على النحو الأتي :

1- بمبادرة من الاتحاد العربي للصناعات الغذائية لتحفيز الباحثين ورواد الأعمال من الشباب لمواجه التحديات الكبيرة التي يمر بها عالمنا العربي (إطلاق مسابقة الابتكار الغذائي العربي للعام القادم بمشاركة الجهات ذات العلاقة) .

2- تحديث الإحصاءات العربية وبشكل دوري فيما يتعلق بالمواد الغذائية الأولية و النهائية الاستهلاك و النمط الغذائي للمواطن العربي .

3- دعم جهود الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك لإبراز القيمة العالية للأسماك اقتصاديا و تغذويا و تجارة لإقامة المشاريع في الوطن العربي .

4- تقديم الدعم الكامل لصناع الغذاء في الجمهورية اللبنانية من اجل تقليل الكلف الإنتاجية وتوفير المادة الأولية وتدريب وتأهيل ورفع القدرات لصغار مصنعي الغذاء والصناعات الغذائية الأسرية والقروية وتأهيل العاملين في صيد الأسماك .

5- دعم الاتحاد العربي للصناعات الغذائية لإصدار الموسوعة العربية للأغذية التراثية والمشروبات التقليدية العربية من اجل ديمومة الموروث الغذائي وإدخال الطاقة المتجددة النظيفة في التصنيع والإنتاج للمحافظة على البيئة.

6- دعم الشركات العربية المشتركة للأسماك و منتجاتها العاملة و القائمة ليشمل الشركة العربية المشتركة للأسماك التي تأسست بقرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و مجلس الوحدة الاقتصادية العربية و باقتراح و متابعة الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك و مقرها تونس و دراسة آلية التعاون والتكامل بين تلك الشركات و بالتنسيق مع الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي

7- الإعداد لإقامة ورش تدريبية للتعبئة الذكية والتعريف بالجديد في هذه الصناعة لكل منتجي الغذاء و خاصة اللحوم و الأسماك في الوطن العربي من اجل المحافظة على البيئة من جهة وضمان جودة المنتجات الغذائية الطازجة والمعلبة .

8- دعم إعداد دليل الثروة السمكية في الوطن العربي الذي يصدره الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك لعام 2021 بالإحصاءات و البيانات و المعلومات السمكية الدقيقة عن الإنتاج و مصادره و التجارة الخارجية (صادرات و واردات) و الاستهلاك و التصنيع و الهيكل الإداري .... الخ

و الله ولي التوفيق